بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة أفريقيا العالمية

ملتقي الجامعات الأفريقية (التعاون والتداخل)

الندوة العلمية – محور درء الكوارث (يناير 2006م)

ورقة :-

التعاون الافريقي في تحقيق الأمن الغذائي

(د. عوض خليفة موسي ، معهد دراسات الكوارث واللاجئين)

International University of Africa

African Universities Congress (*Interaction and Interrelation*)

(January 2006- Khartoum)

The Academic Forum *: Disaster Management Theme* .

"African Co-operation For Achieving Food Security ".

By: Dr. Awad Khalifa Musa :

(Director of Disaster Management and Refugees Studies Institute).

بسم الله الرحمن الرحيم

التعاون الإفريقي في تحقيق الأمن الغذائي

د. عوض خليفة موسي

معهد دراسات الكوارث واللاجئين

جامعة إفريقيا العالمية

1. **مقدمة :-**

لا شك أن كل إنسان يدرك أن للطعام أهميته في الحياة من كل النواحي البيولوجية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية . فمن الناحية البيولوجية فالطعام هو مصدر الطاقة التي يحتاجها الإنسان للحركة ، كذلك فإن الجسم يستمد بنيته وقوته من الطعام . كما أن أهمية اقتصادية ،فبجانب كونه مصدراً للطاقة التي تمكن من الإنتاج (وحركة الإنتاج) –فتوفر الطعام يساعد على استمرار حركة الإنتاج الاقتصادي – وكثيراً ما تسبب شح الطعام في النزوح (الخلخلة السكانية) وهجر مناطق الإنتاج – فإن توفر الطعام المنتج محليا يوفر للدولة الموارد المالية التي قد تضطر في حالة شح الطعام لإنفاقها في استيراده من خارج البلاد -بدلا من صرفها على التنمية . فالموارد المالية المستغلة في استيراد الطعام لها قيمة مالية بديلة (*opportunity cost*) .

أما من الناحية الاجتماعية فتوفر الطعام يساعد في الاستقرار عامة . فلستقرار الأسر وترابطها يعني استقرار المجتمع –ومعلوم أن المجتمع كلما كان مستقراً زاد ترابطه وتماسكه وتكافله. أيضا كلما تفكك المجتمع وتشتت أفراد الأسرة، ضعفت الأسرة وهان أمرها. وبما أن توفر الطعام يشجع الاستقرار الاجتماعي والاستقرار الأسري فإن هذا الاستقرار يعني في كثير من الأحوال الاستقرار السياسي، إذ إن النقص الغذائي (الفجوات الغذائية) يؤدي إلى المجاعات ،الأمر الذي كثيراً ما يتسبب في الاضطرابات والثورات الشعبية مما يهدد الاستقرار السياسي. كذلك فان النقص الغذائي ، خاصة في العقود الحالية ، صار يؤدي إلى التدخل الأجنبي من قبل الدول ذات النفوذ العالمي (الدول الغربية) تحت غطاء منظمة الأمم المتحدة وذلك لتقديم طعام الإغاثة ، مدعية حماية حقوق الإنسان . وهذا التدخل بالطبع له مساوئه ومخاطره السياسية والأمنية . بل إن هذا التدخل صار يتم عنوة (1) دون موافقة وقبول الدولة المعنية. عليه ، يمكن القول إن النقص الغذائي يمكن أن يقود إلى سلب حرية القرار السياسي (تهديد سيادة الدولة) .

وهناك مقولة رائجة: (من لا يملك قوته لا يملك قراره). فدول النفوذ السياسي

(وهي المانح الرئيسي للغذاء في العالم) هي في الغالب تمنح الغذاء من أجل إرغام المحتاجين للطعام على قبول الأجندة الظالمة وهذا هو الذي تفعله اليوم الدول الكبرى ذات السيطرة السياسية والعسكرية والاقتصادية ، مثل : الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوربا . وهذا ما ذهب إليه كل من (جوناثان بوار و أني - ماري هولانستين في كتابهما " عالم الجوع(2) (إن الولايات المتحدة الأمريكية بما لها من إنتاج غزير للغذاء في السوق العالمي تستطيع أن تتحكم في مصائر المجموعات الهائلة من الجياع في العالم. وقد أيد ذلك تقرير وكالة المخابرات الأمريكية المركزية (CIA) التي تقول فيه بالحرف الواحد : " إن تفوق الولايات المتحدة الأمريكية في الإنتاج الغذائي يمنحها سلطة ما حصلت لها من قبل تمكنها من السيطرة الاقتصادية والسياسية أكبر مما خرجت به من قوة بعد الحرب العالمية الثانية". ولقد أورد الكاتبان الجدول الآتي (جدول رقم 1) عن التغيير في التجارة العالمية للحبوب(ملايين الطن المتري) :

(جدول رقم 1) عن التغيير في التجارة العالمية للحبوب(ملايين الطن المتري) :

المنطقة	1938 - 34	1972

أمريكا الشمالية	+5	+84
أمريكيا اللاتينية	+9	-4
دول أوربا الغربية	-24	-21
دول شرق أوربا + الاتحاد السوفيتي	+5	-27
أفريقيا	+1	-5
أسيا	+2	-35
استراليا ونيوزيلندا	+3	+8

المصدر : (كتاب عالم الجوع ، لجوناثان بوار و أني _ماري هولانستين) .

ومن هذا الجدول نلحظ التغيير الهائل في تجارة الحبوب لصالح الولايات المتحدة الأمريكية الذي قفز من خمسة ملايين طن إلى أربعة وثمانين مليون طن كلها بالموجب مقارنة بتدهور الوضع التجاري لبقية الدول ماعدا استراليا ونيوزيلندا إذ أحرزا تقدما لابأس به (من ثلاثة إلى ثمانية ملايين طن متري). " ويمضي الكاتبان الى القول: وعلى الصعيد السياسي فإن سياسة سلاح الغذاء يمكن استخدامها ضد الدول العربية المصدرة للبترول والتي أعلنت استخدام سلاح البترول ضد أمريكا (المؤيدة لإسرائيل) في أيام حرب " يوم كيبور (3) . وهذا هو ما حمل وزيري الخارجية والزراعة (هنري كيسنجر وأير ل بتز) للولايات المتحدة الأمريكية آنذاك (1973م) حملهما لإن يصرحا: " أن الولايات المتحدة الأمريكية جاهزة لاستخدام سلاح الطعام في مواجهة سلاح البترول العربي – لان مقدار مساهمتها في سوق الحبوب العالمي أكبر من مقدار مساهمة الدول العربية في سوق الطاقة " – وهذا يعني أن تأثير سلاح الطعام الأمريكي في العالم أكبر من تأثير سلاح البترول العربي .كذلك أورد جراهام(4) هانكوك في كتابه المشهور "أباطرة الفقر " *LORDS OF POVERTY*" أن المساعدات الغذائية المجانية التي تقدمها الدول الكبرى وأهمها الولايات المتحدة الأمريكية ما هي إلا نوع من المخدرات (*The Drug of Food Aid*) – إذا فالدول المانحة تغري شعوب الدول المتلقية لكي تغير عاداتها الغذائية فتترك أكل الذرة –مثلاً - وتعتمد على القمح الأبيض الناعم المستورد من أمريكا . وبعد أن تدمن أكله يتم استيراده بالثمن الغالي وتكون هذه الدول قد وقعت في فخ الاستدراج لشراء السلعة الزراعية الأمريكية . وهذا ما فعله البرنامج الغذائي الأمريكي المعروف ببرنامج الطعام من أجل السلام "*Food for Peace*" الذي يدعمه قرار الكونجرس الأمريكي رقم 480 (*Public Law* 480) – الأمر الذي دفع الوكالة الأمريكية للتنمية العالمية USAID أن تقول " إن أيادي الطعام المجانية اليوم هي التي سوف تدفع متلقي هذه الهبات يدفعون غدا للسلعة الأمريكية ما تفوق قيمته قيمة هذه الهبات " ويرى هانكوك ، أن مداومة الاعتماد على الغذاء الأمريكي شبيه بالإدمان الذي لا فكاك منه . ويؤكد هذا بقوله : " إن في عام1986 م كانت سبعة دول من كبار مستوردي الطعام الأمريكي قد تلقت عون برنامج الطعام من أجل السلام . ولقد زاد معدل الشراء من أمريكا بأكثر من 30% من ذي قبل . بل إن كوريا الجنوبية (وهي ممن تلقى الطعام الأمريكي المجاني) قد استوردت في عام 1981 م من الولايات

المتحدة منتجات زراعية بحوالي 2.1 مليار دولار أمريكي وهذا الرقم تفوق قيمته قيمة كل المساعدات الغذائية الأمريكية لكوريا الجنوبية خلال الحقبة (1955-1959م).

2- الأمن الغذائي (المفهوم والمثال):

كثر استخدام مصطلح الأمن الغذائي منذ مطلع السبعينيات للقرن العشرين، و أخذ عدة اتجاهات منذ أزمة الغذاء العالمي في عام 1974/73م(5) والتي صاحبها ارتفاع حاد في أسعار الغذاء وانخفاض كبير في المخزون العالمي في الطعام وتبع ذلك أزمات سياسية دولية جعلت من الغذاء والبترول أهم سلعتين استراتيجيتين في الاقتصاد العالمي . هذه الأزمات جعلت مفهوم الأمن الغائي ينصب على نشاطين اقتصاديين هما المخزون الاستراتيجي الغذائي والاكتفاء الذاتي من الطعام – أما المخزون الاستراتيجي فهو الطعام المخزون لمقابلة ما قد يحدث من أزمات غذائية أو نقص في الطعام –بينما الاكتفاء الذاتي غالباً ما نعني به أن يكون لدى الدولة أو تحت تصرفها ما يكفي حاجتها من الطعام

(إما بالإنتاج أو الشراء). وشاع استخدام كل من هذين المصطلحين(المخزون الاستراتيجي والاكتفاء الذاتي) في مقام الأمن الغذائي . وفي الحقيقة فإن كلا من المصطلحين لا يعني الأمن الغذائي . وهذا الفهم الخطأ أيضا جل كثيراً من الناس يخلطون بين الأمن الغذائي والإنتاج الغذائي . والفرق بينهما واضح ، فالإنتاج الغذائي داخل في عملية تحقيق الأمن الغذائي لأن الإنتاج الغذائي هو عملية توظيف للموارد و المدخلات توظيفا مباشرا للإنتاج ، مثل الإنتاج الزراعي والحيواني ، بينما الأمن الغذائي هو حالة استقرار غذائي تتضافر فيها جهود الإنتاج الغذائي لكي يكون الجميع في حالة تسمح لها بالحصول على غذائهم في الوقت المراد . كذلك تدخل في جهود الأمن الغذائي – بجانب الإنتاج –القدرة الشرائية للأفراد الذين لا ينتجون الغذاء كما تدخل أيضا فيها حركة التوزيع لسلعة الغذاء وهي سلسلة تحريك السلع من مكان الإنتاج إلى مكان الاستهلاك وتشمل التسويق . كذلك فإن من دعامات الأمن الغذائي استتبابالأمن العام و الشعور بالأمان لدى المنتج والمستهلك وكذلك وتأمين المنتجات من النهب وأمن وسائل الإنتاج

(تأمينها من العبثو التخريب).

كذلك فمن دعامات الأمن الغذائي حركة التجارة العالمية والاتصال بالأسواق العالمية والعلاقات التجارية الخارجية.

2-1- تعريفات الأمن الغذائي :

للأمن الغذائي عدة تعريفات لاتختلف عن بعضها البعض اختلافاً جوهرياً . من أهم هذه التعريفات تعريف البنك الدولي(6)وقد أورده عدد من الكتاب من بينهم (S..Maxwell) و (Frankenberger) أما التعريف فهو : " قدرة كل الناس في كل الأوقات على الحصول على الطعام الكافي والذي يضمن لهم حياة صحية نشطة . وأنا شخصياً أوافق علي هذا التعريف غير أني أضيف إليه أن الحصول على الطعام ينبغي أن يكون من الموارد الذاتية للدولة أو المجتمع أو الفرد. وهذا يعني أن تكون للدولة أو المجتمع أو الفرد

حصانة ذاتية في حالات استجلاب الطعام من دولة أخر ى إذا ما تمنعت لأي سبب من الأسباب عن بيع الطعام أو تصديره الى الدولة التي هي في حاجة إليه .

2-2- مقومات الأمن الغذائي :

في ضوء ما ذكر من تعريف لمفهوم الأمن الغذائي ، واهتداء بهذا التعريف ، يمكن أن نخلص إلى أن الأمن الغذائي ما هو إلا :

- قدرة كاملة على إنتاج الغذاء الكافي المطلوب كما ونوعاو استمرارية غير منقطعة لهذا الإنتاج ومن الموارد الذاتية.
- قدرة شرائية كافية للمواطن تمكنه من الحصول على طعامه.

عليه، فإن السؤال هو : كيف يمكن أن يحقق الأمن الغذائي؟ . فتحقيق الأمن الغذائي في أي مجتمع يتطلب توفير الدعامات الأساسية التي ينهض عليها الأمن الغذائي . هذه الدعامات هي ما يعرف بمقومات الأمن الغذائي والتي تجيء في ضوء تعريف الأمن الغذائي المتقدم. ومقومات الأمن الغذائي تتلخص في صنفين : 1- مقومات الإنتاج ، 2- مقومات القدرة الشرائية للمستهلك، 3- المقومات المساعدة . وتعتبر القدرة على الإنتاج الغذائي والقدرة الشرائية هما الساقان اللتان ينهض بهما الأمن الغذائي .

ويمكن أن نتناول هذه المقومات بشيء من التفصيل:

2-2-1- المقومات الإنتاجية)(7) : المقومات الإنتاجية هي العوامل والوسائل التي تمكن من إنتاج الطعام ، وتشمل الموارد الطبيعية وغيرها. والموارد الطبيعية هي الثروات الطبيعية التي وهبها الله للانسان لكي يستغلها مباشرة في عمليات الإنتاج

الآية ، **هُو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وا إليه النشور** " (الملك) " **الذي جعل لكم الأرض مهاداً وسلك لكم فيها سبلاً و أنزل من السماء ماء فأخرجنا به أزواجاً من نبات شتى كلوا وارعوا انعامكم إن في ذلك لآيات لأولى النهىمنها خلقناكم وفيها نعيدكم ومنها نخرجكم تارة أخرى" – (طه) .**

من هذه الموارد، الأراضي الصالحة للزراعةو الموارد المائية والغطاء النباتي والثروة الحيوانية و المعادن الأرضية ومنها البترول وغيرها . كذلكتلعب الموارد البشرية دوراً مهماً في تحقيق الأمن الغذائي من خلال القدر ة علي العمل والإنتاج والإبداع.

2-2-2- مقومات القدرة الشرائية:

القدرة الشرائية وهي المقدرة المالية للمواطن على الشراء وهنا تأتي الأولوية لشراء الغذاء. وبما أن ليس كل المواطنين ينتجون مايكفيهم من الطعام وان هناك شرائح من المجتمع تعتمد في غذائها علي الشراء من السوق فلابد لهذه الشرائح أن تكون لديها المقدرة المالية علي الحصول على الطعام. وهنا تأتى أهمية توفير فرص العمل لهذه الشرائح لكي تحصل على الدخل الذي يمكنها من القدرة الشرائية.وقد ذهب (فون برون ، 1995م)(8) إلى " الأمن الغذائي يعتمد بصورة كبيرة على فرص العمل وعلى الأجور". ويمضي إلى القول :

"اليوم أصبح وضع السياسة الغذائية يتم بالربط بين سوق العمل (مدى توفير فرص العمل) وبين سياسات سوق الغذاء" ويرى أيضاً أن تحسين عمليات الإنتاج الزراعي وتوفير البنيات الأساسية اللازمة ودعم ذلك بإيجاد نظام تسويقي فاعل ، سوف يساعد كثيراً في توسيع فرص العمل – وبالتالي يحسن ذلك في أوضاع الأمن الغذائي.

و للقدرةالشرائية مقومات وهي تلك العوامل التي من شأنها تنمية القدرات الشرائية لدى المواطن حتى يتمكن من الحصول على طعامه من السوق بالأسعار المعقولة وذلك يمكن أن يتم من خلال:

1. تنمية الدخول (Income Generation) ومن أهم وسائل تنمية الدخل توفير فرص العمل ودعم الحرف اليدوية وتحسين مستوى الأجور.

2 - ضبط الأسواق:

ضبط السوق يتم باتخاذ إجراءات تجعل السوق تعمل في جو طبيعي معافى وتساعد هذه الإجراءات في حماية السوق من العبث الذي يتسببفيه كثير ٌ من ذوي النفوس المريضة من السماسرة والوسطاء و أهل الجشع. وللسوق أجهزة ووسائل تعمل بها لابد من تفعيلها ومن أهمها :

الإعلام والاتصالات ووسائل النقل والترحيل ومن أهمها الطرق المعبدة لنقل السلع والمدخلات من وا إلى المكان المطلوب و التخزين (تقليدي وحديث) و التصنيع الغذائي. فهذه الأجهزة (أو المؤسسات) هي التي توفر تسويق المنتجات الغذائية وغيرها كما أنها تساعد في توفير مدخلات الإنتاج (*inputs*) الغذائي مثل : البذور والمعدات اليدوية والوقود والسماد وقطع الغيار ....الخ. ولو تناولنا أجهزة السوق بشيء من التفصيل:

فالأعلام والاتصالات توفير المعلومات الصحيحة والدقيقة في الوقت المطلوب لكل من المنتج والمستهلك عن كميات وأنواع السلع المتوفرة والمطلوبة وكذلك أماكن الوفرة و أماكن الندرة والأسعار و كميات وأنواع وأماكن وجود المدخلات وأسعارها. وكذلك أنواع وسائل النقل والترحيل وتكاليف الترحيل.

أما النقل والترحيل فيلعب الدور الأساسي في نقل السلع والمنتجات من مناطق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك وكذلك ترحيل مدخلات الانتاج الى مواقع الانتاج. كذلك لابد أن تكون أجهزة النقل والترحيل تعمل بكفاءة تامة لكي نضمن الانسياب الجيد لحركة السلع الغذائية.

كذلك فإن التخزين (Storage) وهو حفظ السلع والممتلكات خاصة الزائدة عن الحاجة في أماكن أمينة لحين الحاجة إليها .والتخزين مهم جداً للمحافظة على الأسعار ففي حالات الوفرة يساعد على المحافظة على الأسعار لصالح المنتج عندما تتدخل الدولة مشترياً لحماية المنتج وذلك حتى لا تتدنى الأسعار إلى مستوى يضر بالمنتج وهذا نوع من أنواع حماية المنتج (producer support policy).

وفي حالات الندرة فإن الأسعار غالباً ما ترتفع، وفي هذه الحالة يمكن أن ينزل هذا المخزون إلى الأسواق مرة أخرى .وفي هذه السياسات نلاحظ أيضاً دعماً للمستهلك (*consumer support policy*) .وهكذا يمكن المحافظة على الأسعار (البيع والشراء) في مستوى معقول. ومعلوم أن التدخل الراشد في الأسواق من محاسنه أنه يحافظ على توازن السوق.

أما التصنيع الغذائي (*Food processing*) فهو الصناعة التحويلية التي تحول (تغير) شكل المنتج الغذائي الابتدائي (وربما هيئته وطبيعته) الى شكل آخر يكون أسهل تداولاً وتخزيناً وحفظاً و أكثر قابلية لدى المستهلك وربما أكثر نفعاً، مثل: تحويل الحبوب إلى دقيق أو عجين بواسطة الطواحين (*milling*) وتحويل اللبن إلى سمن أو جبن أو زبد ؛ واللحوم الى لحوم معلبة (*canned*) تكون جاهزة للاستخدام.

كذلك فقد ورثت المجتمعات في البيئات المختلفة التصنيع التقليدي ، مثل: التجفيف (drying) اللحم الى قديد ؛ الخضر (البامية،الملوخية،الطماطم.....الخ) و التمليح (salting) و التخمير (fermenting) : تخمير اللبن الحليب (الروب – اللبن الرايب) وتحويله الى سمن أو جبن

2-2-3- المقومات المساعدة (وتشمل الأمن والتجارة العالمية):

أولاً : الأمن :

يعتبر الأمن من أهم مقومات الأمن الغذائي. فالأمن هو حالة الأمان و الطمأنينة التي توفرها السلطة بالقوة العسكرية أو خلافها وهي بذلك توفر الجو الآمن وجو السلامة للعمل والإنتاج وكذلك حركة المستهلك للأسواق.

كذلك فإن الأمن يحمي المنتجات والمنشآت من الاستيلاء والنهب والتهريب. ومنع التخريب"sabotage" مثل ما يحدث أحيانا (في البنيات الأساسية مثل منشآت الري وخزانات المياه و الطرق والكباري وأجهزة الاتصال وخطوط أنابيب البترول من التفجير ...الخ).

ثانياً : التجارة العالمية :

تكمن أهمية التجارة العالمية في إنها توفر العملة الأجنبية أو الصعبة (Foreign exchange) التي يمكن أن تستغل مباشرة في استيراد المدخلات (آليات ، معدات، تكنولوجيا) التي تتطلبها برامج الأمن الغذائي وفي بعض الأحيان استيراد الطعام.

والتجارة الدولية تمارس من خلال عمليتي الصادر والوارد فلا بد من تقويتها وتنميتها، ويشمل ذلك:

- تقوية المنافذ الدولية مثل المطارات والموانىء البرية والبحرية والجوية وذلك بتحديثها وتفعيلها وتوفير السلامة والأمن فيها.
- تقوية سلع الصادر وذلك بالاهتمام بمواصفات الجودة وتوفير الكميات المطلوبة مع الاستمرارية وذلك لضمان قوة المنافسة في الأسواق العالمية .
- في الاستيراد ، التركيز على السلع التنموية والإنتاج.

3- الأمن الغذائي في أفريقيا(لمحة عامة عن أوضاع الغذاء في إفريقيا):-

رغم ان أفريقيا منطقة تذخر بموارد الانتاج الغذائي الأراضي والمياه والأيدي العاملة الثروة الحيوانية والغابات والمراعي والمعادن (الذهب ، الماس ، اليورانيوم ، البترول ، النحاس ، الحديد ... الخ) بجانب الثروة السياحية المهولة ، إلا أن أفريقيا لا تزال تعتبر أكبر بؤرة للفقر حيث يتدنىمستو ى الفقر إلى أقل المستويات في العالم. جاء في تقارير الأمم المتحدة (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية- ***UNCTAD***- 2000م)(9) أن من بين الـ 48 دولة الأقل نمواً في العالم ، 33 منها (69%) في أفريقيا. كذلك أشار

تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (***FAO***) الصادر في روما 1996م أن الـ86 دولة ذات الدخل المنخفض في العالم، 43 منها في أفريقيا (50%) وأن متوسط دخل الفرد في أفريقيا لا يزيد على دولارين في اليوم. كذلك تشكل الأمية أكثر من 70% من سكانها. هذا المستو ى المتدنى للغاية من الفقر انعكس على الإنسان الافريقي في سوء التغذية والمرض وتدني الإنتاجية.

كذلك فإن الكوارث الملازمة لأفريقيا (طبيعية مثل ،الجفاف و إصطناعية مثل ، الحروب) أدت الى تدهور الموار د وتدني الإنتاجية أضف الى ذلك الكوارث الصحية المتمثلة في الأوبئة الفتاكة (الأيدز ، والايبولا ، الملاريا ... الخ) التي تضر مباشرة بالقوى العاملة مما يفاقم من مشكلة تدني الإنتاجية الذي قاد الى حالة مستمرة من النقص الغذائي بل المجاعات التي جعلت إفريقيا أكبر بؤرة للمجاعات وأكبر متلق للعون الغذائي العالمي، خاصةً الإغاثات الطعامية . كذلك فإن استمرار العون الغذائي الأجنبي جعل إنسان إفريقيا لا يعرف العون الغذائي إلا من خارجها الأمر الذي رسخ فيه الشعور بالدونية وأنه مجرد إنسان متلق لايعرف الاعتماد على الذات.

تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة(10) (الفاو) في سبتمبر 2005م أورد أهم الدول الأفريقية التي تعاني من أزمات غذائية طارئة وأسبابها ، وذلك في الجدول (2) أدناه :-

جدول رقم (2) دول إفريقيا تواجه أزمة طوارئ غذائية :-

الدولة	الكارثة المتسببة في أزمة الغذاء	الدولة	الكارثة المتسببة في أزمة الغذاء
بوركينا فاسو	جفاف وآفات الجراد	ليبريا	زوح ، حروب
بورندى	حروب ، نزوح ، لجوء	ملاوي	جفاف
شاد	لجوء ، أمطار ضعيفة	مالي	جفاف ، جراد
أفريقيا الوسطي	حروب	موريتانيا	جفاف ، جراد
الكنغو الديمقراطية	حروب ، لجوء ، نزوح	النيجر	جفاف ، جراد
جمهورية الكنغو	لجوء ، نزوح	سيراليون	لجوء ، نزوح
ساحل العاج	نزوح ، حروب	الصومال	حروب ، جفاف
اريتريا	عودة نازحين ، جفاف	السودان	حروب ، نزوح ، جفاف
أثيوبيا	نزوح ، جفاف	سوازيلاند	جفاف
غينيا	لجوء ، نزوح	تنزانيا	لجوء ، جفاف
كينيا	جفاف	يوغندا	حروب، نزوح
ليسوتو	جفاف	زيمبابوي	جفاف، أزمات اقتصادية

المصدر : تقرير منظمة الأغذية : والزراعة للأمم المتحدة ، سبتمبر 2005م.

4- التعاون الإفريقي لتحقيق الأمن الغذائي(*كيف يكون التعاون* ؟) :

تحقيق الأمن الغذائي ***(أهم حقوق الانسان)*** يعتبر من أكبر التحديات التي تواجه الدول لأن توفر الطعام يعني الاستقر ار الاجتماعي والاقتصادي (استمرار عملية الانتاج وعملية التنمية). ويزداد هذا التحدي بالنسبة للدول الفقيرة لأن توفر الطعام (بالإضافة إلي ما مضى) فهو واحد من أكبر أسباب الاستقرار السياسي والأمني لأن نقص الطعام صار واحداً من أكبر أبواب التدخل الأجنبي بحجة حماية حقوق الإنسان .

إن التعاون وتبادل المصالح صفة قديمة في البشر لأن التعاون يولد القوة والمنفعة واكتساب القدرة والخبرة والوقوف على تجارب الآخرين ويتم فيه تبادل المنافع .

حتى الحيوان عرف وألهم أهمية وضرورة التعاون واجتماع القوة (الطيور ، الحشرات، الوحوش ... الخ) فهي تعيش ومتحركة في مجموعات كبيرة والمثل المعروف " الطيور على أشكالها تقع " ***(Birds of one feather flock together)*** . وفي القرآن الكريم ،

" وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان" (المائدة ،آية2).

والقرآن نبه إلى أن التعاون هو القوة وهذه القوة ينبغي أن تتوجه إلى الخير ومنفعة الناس وليس إلى الشر والعدوان .

واليوم نجد معظم دول العالم تسعى نحو التعاون. حتىالدول الكبر ى (دول النفوذ العالمي) لا تستغني عن التعاون لأنه يزيد من قوتها ويكمل النقص فيما بينها . فالسوق الاوربية المشتركة (*EEC*) قامت في القرن الماضي لتحدث التعاون الاقتصادي والتجاري بين دول أوربا ثم جاء بعد ذلك الاتحاد الاوربي(*European Union*) ليكمل التعاون السياسي ويكون لأوربا برلمان واحد يرعى مصالحها . كذلك نجد دول أمريكا الشمالية تكون فيما بينها 1994م مجموعة النافتا (*NAFTA*) (*North American Free Trade Agreement*)

وهي تضم المكسيك والولايات المتحدة الامريكية وكندا . والغرض الأساسي من هذا الحلف هو إزالة الحواجز الضريبية أمام الصادرات التجارية بين الدول الأعضاء . والأمثلة كثيرة (جنوب شرق آسيا، دول التعاون الخليجي ... الخ) ولنا أن نعلم أن أي دولة في الاتحاد الاوربي (فرنسا ، ألمانيا ، بريطانيا ، هولندا، بلجيكا...الخ) أو في مجموعة النافتا (كندا، الولايات المتحدة الأمريكية)، هي قوى من أفريقيا مجتمعة، ومع ذلك فهي تنشد التعاون من أجل المزيد من القوة والحماية فإذا كان ذلك كذلك فماذا يمنع إفريقيا من التعاون اليوم قبل غدٍ وهي أحوج ما تكون للتعاون وذلك لكي يتمكن الفرد الإفريقي من الحصول على طعامه. ولا يمكن أن تستمر أفريقيا متلقية للعون الغذائي العالمي (الإغاثة) فهذا أمر يحط من مكانة إفريقيا ويعرض أمنها السياسي والاجتماعي **ومستقبلها** للخطر.

1-4 محاور التعاون :-

كما ذكرنا آنفاً فإن الأمن الغذائي يقوم على ساقين هما ، الإنتاج والقدرة الشرائية – وهذا يعني أن التعاون الإفريقي لتحقيق الأمن الغذائي ينبغي أن يهدف إلى توفير الطعام بالإنتاج المحلي بالقدر الكافي و

من الموارد الذاتية التي تخضعللإر ادة الأجنبية ، ومن الضروري أن يتم توزيعه على مناطق الاستهلاك توزيعاً فاعلاً بحيث يكون في متناول يد الجميع في كل الأوقات (بقدر الامكان).

بما أن الإنتاج يحتاج إلى المقومات وهي الموارد والأمن الذي يحرسها ويحرس عملية الانتاج والمنافذ الخارجية التي من خلالها تمر التجارة العالمية ، كذلك فإن التوزيع يحتاج إلى السوق التي يتداعى لها كل من المنتج والمستهلك فالمنتج يعرض سلعته من الطعام أو غيره ، كذلك فإن المستهلك أو المشتري يجد ما يحتاجه في سهولة ويسر . وللسوق آليات يعمل بها ومن أهمها : الإعلام والنقل والترحيل والتخزين والتصنيع.

في هذا الإطار (الإنتاج والتوزيع) يكون التعاون. وكما أسلفنا ، فإن تحقيق الأمن الغذائي بجانب كونه قضية ذات بعد اقتصادي فإن لها أيضاً أبعادها الاجتماعية والسياسية والأمنية. عليه، فإن التعاون لتحقيق الأمن الغذائي ينبغي أن يكون مسؤولية كل من الجهات الرسمية (الدولة) والشعبية (المواطن). بناءاً على ذلك ، فإن التعاون ينبغي أن يكون في كل الأصعدة والمجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

4-1-1 المحور الاقتصادي :-

المجال الاقتصادي هو المجال المعتمد في المقام الأول بتفعيل **محوري الإنتاج والقدرة الشرائية** للفرد وذلك من خلال رفع القدرة الإنتاجية وتحسين مستوي دخل الفرد . هذا يعني ضرورة حشد الموارد والطاقات والقدرات وتوجيهها لعمليتي الانتاج والتوزيع ، وذلك وفق سياسات راشدة ومتكاملة (ترشيد استخدام الموارد) من أجل مصلحة كل من المنتج والمستهلك . في هذا المحور نر ى أن يأخذ التعاون الخطوات العملية التالية :-

أ- السوق المشتركة :-

رغم أن الرقعة الأفريقية في عمومها تنخر بالموارد الطبيعية والقدرات إلا أن هناك تبايناً واختلافاً في توزيع هذه الموارد والقدرات.فبعض المناطق(مثل وسط وجنوب أفريقيا) ذاخرة بالموارد الزراعية (الاراضي ، المياه ، الغطاء النباتي ، الثروة الحيوانية ، المعادن ...الخ) والبعض(مناطق الساحل والصحراء وبعض منطقة القرن الإفريقي) والبعض تكثر فيه الصحاري الجرداء .كذلك في بعض مناطق أفريقيا تقدمت التنمية ونمت القدرات (مثل جنوب إفريقيا) غير أن عجلة التنمية لا تزال بطيئة جداً في معظم أنحاء القارة.

في هذا الإطار لابد أن تكون أفريقيا الآن قد وصلت إلى القناعة التامة بأنه قد آن الأوان أن تخطو خطوة جريئة ومصيرية نحو إقامة **الجماعة الإقتصادية الإفريقية .**

(***African Common Market***) التي تراعي مصلحة كل من المنتج والمستهلك .

بما أن البحث ليس معنياً بالتفاصيل الفنية الدقيقة للسوق المشتركة ، إلا أننا نشير إلى ضرورة قيام هذا السوق وذلك لكي **تتكامل القدرات الانتاجية والتسويقية** لإنتاج الطعام ولتحقيق الأمن الغذائي .

إن السوق المشتركة التي ندعو لها هي التي تكون فيها الحواجز (***barriers***)(11) من ضرائب ورسوم جمركية وغيرها مرفوعة تماماً . ويجب أن تكون السوق المشتركة مفتوحةً أمام المنتج والمستهلك الافريقي ، و لابد أن تتكامل حركة الانتاج بين الدول . وهكذا تنساب السلع بين الاقطار من غير موانع أو تعقيدات ،

فتحرك السلع من أماكن الوفرة إلى أماكن الندرة ، فيتم التسويق وهكذا يتجنب المنتج تكدس السلعة وكسادها وتنفتح أمام المستهلك فرصة الحصول على الطعام بالأسعار المعقولة .

كذلك لابد للسوق المشتركة أن تراعي التباين والاختلاف بين أجزاء القارة الافريقية من حيث نوع ومقدار الموارد والثروات والقدرات وذلك لكي يتم توزيع الدعم لحصص الإنتاج حسب الميزات التفاضلية (*Comparative advantage*) لكل دولة .

ومن أهم سياسات السوق المشتركة هي سياسة توازن السوق (*Market balance*) التي تعتمد أساساً على سياسة دعم الأسعار للمنتج والمستهلك (*Price Support Policy*). وسياسة دعم الأسعار ضرورية جداً في سياسات الأمن الغذائي لأن فيها الضمان للمنتج عندما تتدنى أسعار بيع سلعته(إما لوفرة الانتاج أو لتتدني قدرة المستهلك الشرائية) وفيها كذلك الحماية للمستهلك عندما ترتفع أسعار الطعام في السوق. وتكون الموازنة السوقية بتدخل الدولة لشراء السلعة من المنتج عندما تتدنى الأسعار إلىمستو ى الخسارة وذلك بأن تشتري الدولة بالسعر المعقول وتخزن الطعام حتي اذا ما ارتفعت أسعاره في السوق وعز على المستهلك الشراء ، أخرجت الدولة المخزون من الطعام إلى السوق ليباع للمستهلك بالسعر المعقول . هذه السياسة دون شك تساعد على استقرار المنتج واستمراره في عملية الانتاج وتساعد أيضاً على استقرار المستهلك وعدم نزوحه إلى المناطق الأخرى.

ب- المخزون الاستراتيجي (Strategic Stock):-

المخزون الاستر اتيجي من الطعام يقصد به الطعام الذي تخزنه الدولة لمقابلة ما قد يستجد من أزمات الغذاء أو الطوارئ وذلك إما لضعف الإنتاج أو لكوارث طبيعية أو كوارث حروب أو حصار اقتصادي أو لارتفاع الأسعار(سياسة توازن السوق ، آنفاً) أو غير ذلك . وفي هذا اعتماد على النفس والزهد في العون الغذائي الأجنبي.

ويمكن أن يتم بناء المخزون الاستراتيجي بالآتي :-

المخزون الاستراتيجي يتكون مما تتحصل عليه الدولة بالشراء من السوق المحلي (خاصة فائض الإنتاج) أو من السوق العالمي (في حالة الاضطرار) وتخزينه لمواجهة الطوارئ.

كذلك فإن المواطنين أنفسهم يمكن أن تكون لهم مساهمات في هذا المخزون وهي التبرعات (*Donation*) ذات القدر اليسير ولكنها عندما تتجمع تكون مساهمة مقدرة يمكن أن تحفظ في المخازن المحلية لتكّون مخزوناً استراتيجياً محلياً لمواجهة الطوارئ للمنطقة ويتدرج المخزون المحلي من القرية وحتى مخزن الدولة.

الرسم التالي (من تصميم المؤلف) ، يوضح تدرج المساهمات المحلية في بناء المخزون الاستراتيجي على مستو ى القرية وحتى المستو ى القومي (مخزون الدولة الاستراتيجي) :

شكل نموذج تدرج المساهمة الوطنية في المخزون الاستراتيجي القومي:-

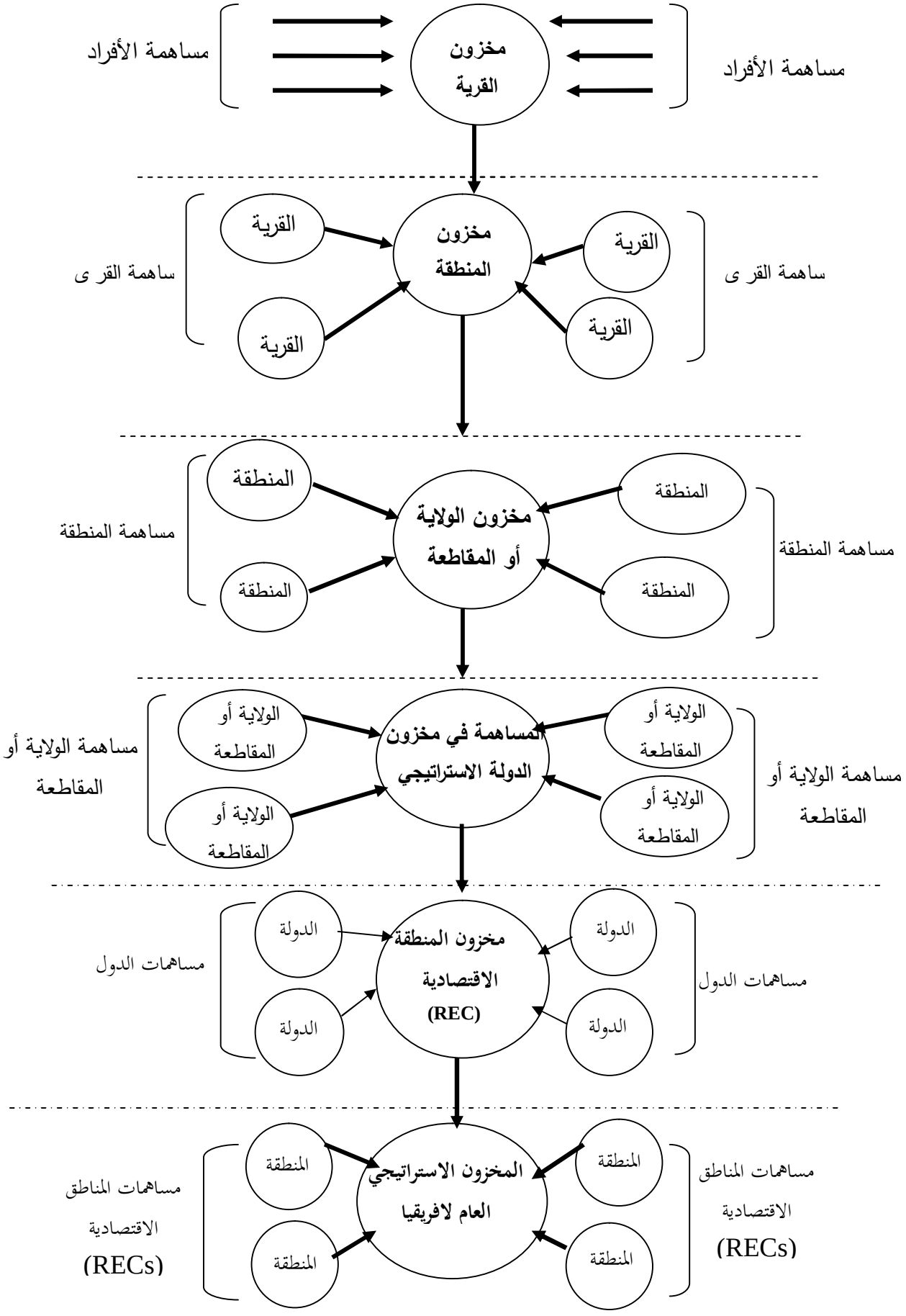

هذا الشكل من تصميم المؤلف

ج- التعاون الفني :-

التعاون الفني هو تبادل الخبرات والمقدرات والتقنيات . لاشك أن الدول الافريقية – بمرور الزمن - قد تكونت لديها الآن الخبرات والقدرات على الإنتاج الغذائي وعلى التوزيع والتسويق لهذا الإنتاج. فبعض الدول لديها خبرة كبيرة في إنتاج الحبوب مثل السودان (الذرة) ، مصر وتونس والمغرب (القمح) ، دول غرب إفريقيا (إنتاج الحبوب والمحصولات الجذرية (*root crops*) ووسط وجنوب إفريقيا اشتهرت بإنتاج الذرة الشامي .

واهتداء بالتقارير المتعاقبة لمنظمة الأغذية والزراعة (***FAO***) التابعة للأمم المتحدة يمكن أن نورد الجدول التالي (جدول رقم 3) الذي يوضح نماذج لخبرات الدول الأفريقية المختلفة في الإنتاج الغذائي:

جدول رقم (3) نماذج لبعض الدول الافريقية وخبراتها الزراعية :

الدول	***الخبرة الزراعية***
السودان	الذرة والتمور والزيوت النباتية
مصر	القمح والأرز والزيوت النباتية
تونس	القمح والتمور والزيوت النباتية
المغرب	القمح والتمور والزيوت النباتية
الجزائر	القمح والتمور والزيوت النباتية
يوغندا	الذرة الشامي
كينيا	الذرة الشامي
افريقيا الجنوبية	الذرة الشامي
نيجريا	الجذور (Root crops) الكسافة والبامبي والبطاطا ِالزيوت النباتية
غانا	الجذور (Root crops) الكسافة والبامبي والبطاطا ِالزيوت النباتية
غرب أفريقيا	الجذور (Root crops) الكسافة والبامبي والبطاطا لنباتية

المصدر : التقارير المتعاقبة الشهرية لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ،

من هذا الجدول يمكن وضع خطة لنقل الخبرات الزراعية من هذه الدول إلى الدول المجاورة الأخرى التي تكون ظروفها المناخية ملائمة لنوع الإنتاج الزراعي المعني . كذلك فإن العديد من الدول الافريقية المطلة على البحار (البحر الابيض المتوسط ، المحيط الاطلسي ، المحيط الهندي والبحر الأحمر) لها ثروات سمكية مهولة ولها خبرات في هذا الإنتاج ، فيمكن العمل على تطوير صناعة الأسماك بها ويتم تبادل منتجاتها مع منتجات الدول الأفريقية الأخرى . ومثل ذلك يقال عن الثروات الحيوانية الأخرى ومنتجاتها

خاصة أن كثيراً من المجتمعات الأفريقية تعاني من نقص البروتين الحيواني . ومما يشجع على ذلك أن العديد من المجتمعات الأفريقية لها خبرات موروثة واسعة في حفظ اللحوم وتخزينها (تخزين تقليدي) مثل التجفيف (*drying*) والتمليح(*Salting*) وحفظها لأوقات طويلة. كذلك يمكن الاستعانة بالخبرات المحلية في التخزين التقليدي لفائض الحبوب

(مثل التخزين في المطامير في السودان) وذلك لاستخدامها في أوقات الحاجة .

أما في مجال التقنيات فإن بعض الدول قد بلغت مستوى رفيعاً في تسخير التكنولوجيا الحديثة في مجال درء الكوارث خاصة الكوارث المناخية مثل الجفاف والأعاصير والفيضانات والحرائق (*Bush fire*) وبما أن كلها مخاطر تهدد الإنتاج الغذائي وتهدد كذلك عملية التوزيع والتسويق فلابد من التحسب لها والتحوط للكوارث التي يمكن أن تنجم عنها وبالتالي اتخاذ التدابير اللازمة لتلافي نتائجها . هذا التحسب والتحوط توفره عملية الإنذار المبكر (*Early Warning*) الذي صار سهلاً بفضل تكنولوجيا الأقمار الصناعية (*Satellite*) وأنظمة الاستشعار عن بعد (*Remote sensing*) ونظم المعلومات الجغرافية (*GIS*) . وفي هذا الإطار فإن بعض الدول مثل جنوب أفريقيا وكينيا وتونس ومصر ونيجريا قد تقدمت كثيراً في استخدام هذه التقنيات – فلماذا لا يتم نقل هذه الخبرات والتجارب إلى الدول الأخرى ويتم تدريب الكوادر المعنية عليها ورفع قدراتها ؟.

وفي المجال الصحي فإن بعض الدول الأفريقية قد تقدمت تقدماً ملاحظاً في مقاومة ومكافحة بعض الأمراض الخطيرة (مثل الملاريا والايبولا ومرض نقص المناعة المكتسبة (*HIV/AIDS*)) التي باتت تهدد أفريقيا وتقعد بإنسانها عن عملية الإنتاج وتشكل كوارث صحية خطيرة – ففي هذا المجال يمكن الاستفادة من تجارب جنوب أفريقيا (مع الملاريا) ومصر مع (البلهارسيا) يوغندا (مع برامج تخفيض نسبة الاصابة بمرض الايدز، ... الخ).

د- السياسات المساعدة:-

1. التنمية الريفية:-

بما أن معظم سكان البلاد النامية – ومنها أفريقيا – يعيشون في الريف (أكثر من 80 %) ويعتمدون في معيشتهم على المهن الزراعية والرعوية ، وبما أن الإنتاج الغذائي يأتي أساساً من القطاع الزراعي ، فإن التنمية الريفية تصبح أمراً بالغ الأهمية(12). والتنمية الريفية هي إعمار الريف وتحسين ظروف الحياة فيه وذلك من خلال تحسين البنيات الأساسية (الطرق والاتصالات ، قنوات الري..الخ) وخدمات الصحة والتعليم ومياه الشرب النقية والسكن الصحي الملائم وتوفير الأمن . فذلك يقود إلى الاستقرار وتوفر المناخ الصالح والمشجع للعمل والإنتاج فتتحسن سبل كسب العيش وفرص العمل المختلفة ذلك كله مع وجود برامج التوعية وبناء القدرات والتدريب على الأخذ بأساليب التنمية المستدامة (*Sustainable Development*)لكي يتم استغلال الموارد استغلالاً مرشداً وتتم المحافظة عليها مما يضمن استدامتها. هكذا تضمن البلاد إحداث التنمية الريفية المتكاملة (*Integrated*

Rural Development) التى تأخذ في الاعتبار كل مرافق الحياة الاقتصادية والاجتماعية وذلك دون تدمير للبيئة أو تعريضها للتدهور . فبمثل هذه السياسات يمكن أن يرتفع الإنتاج والإنتاجية خاصة في مجال الغذاء ، وتصل البلاد حالة الاكتفاء الذاتي من الغذاء .

2. سياسات التكيف (*Coping mechanism*).

الإنسان بطبعه لا يستسلم للهلاك في سهولة، ففي حالات شح الطعام درج الناس للجوء إلى البدائل الغذائية.هذا اللجوء إلى البدائل الغذائية غير المعتادة في حالات شح الطعام والأزمات الغذائية هو ما يعرف بالتكيف على الجوع وهو أمر اعتاد عليه الإنسان منذ القدم. ومن أمثلة ذلك اللجوء إلى أطعمة النباتات البرية وهي ما تعرف بأطعمة الكوارث وفلاحة المحصولات الهامشية.

و أطعمة الكوارث هي الأطعمة التي يلجأ اليها الإنسان مضطراً في حالة انعدام الطعام خاصة بفعل الكوارث . فقد تحدث أحياناً ظروف تنعدم أو تقل فيها كميات الطعام خاصة في المناطق التي تنعدم فيها الأنشطة الزراعية ولكن من نعم الله على الإنسان ، أن جعل البيئة تنبت بعض النباتات البرية (*Wild plants*) والتي ثبت بالتجربة صلاحيتها الغذائية

(علماً بأنها تنبت من غير جهد الإنسان) أي أنها طعام بلا ثمن مثل نبات "الكوريب أو الدفرة " (*Jungle rice*) وأسمها العلمي (*Echinochloa colonum*) وهو نبات ينتمي إلى العائلة العشبية (*Gramineae*)، وأشجار" المخيط" (*Aisen*) وأسمها العلمي

(*Boscia senegalensis*) في غرب السودان وفي كليهما تؤكل الحبوب بعد معالجتها في المنزل، أشجار النبق وهو ثمار شجر السدر (*Christ's thorn*)و اسمها العلمي هو (*Ziziphus spinachristi*).

المحصولات الهامشية :-

من أنجع سياسات التحوط لكوارث الجوع هو لجوء بعض المزارعين إلى فلاحة المحصولات الهامشية(13) . و المحصولات الهامشية (*Marginal Crops*) هي تلك المحصولات التي تزرع وتفلح بجانب المحصولات الرئيسية وهي عادة ما تزرع على حافات الحقل أو تتخلل خطوط الزراعة ، وتكون دائماً قليلة التكلفة (مجانية الري والنظافة مثلاً) ذلك لأن تكاليف الإنتاج تحسب على المحصول الرئيسي. والمحصولات الهامشية تظل عالية الفائدة ولها دور مهم في سد الفجوات الغذائية. فالمحصولات الهامشية إما أن تكون طعاماً في ذاتها (عالي القيمة الغذائية)،وإما أن تكون محصولات نقدية غير طعامية (مثل: بعض الخضروات والأشجار المنتجة لحطب الأثاث والبناء والوقود) يستفاد من عائدها المالي في تنمية الدخل والقدرة الشرائية للطعام. كذلك فإن التمور والذرة

الشامية (Maize) وبعض البقوليات (Legumes) مثلاً أطعمة مباشرة يتناولها الإنسان وتسد رمقه. و أشجار النخيل يمكن أن تزرع على حافة الحقل ومتخللة للحقل في صفوف وكذلك الذرة الشامية و البقوليات.

الحديث عن المحصولات الهامشية يقودنا إلى الاستفادة من تجارب بعض الدول الأفريقية في الفلاحات المفيدة ، مثل فلاحة المحصولات المختلطة ***(mixed cropping)*** وهي زراعة عدة محصولات في حقل واحد ، مثل زراعة المحصولات الغذائية مع المحصولات الرئيسية في المنطقة مثلاً : الذرة الشامي مع القطن ، أو مع الفول السوداني أو مع السمسم. وكذلك الأنشطة الزراعية المختلطة *mixed farming*)) ، وهي زراعة المحصولات وتربية الحيوان وزراعة الغابات . وفي هذا أيضاً تدريب للمجتمع على التكيف مع الكوارث أو الازمات ***(Crisis Coping strategy) .***

وفي هذا الإطار يمكن الاستفادة من الإرث الإفريقي في التكيف علي حالات المجاعات *(Coping mechanism)* علماً بأن المجتمعات الأفريقية المختلفة لها إرثها ووسائلها الخاصة في التكيف على أزمات شح الطعام والمجاعات. فلابد من تشجيع هذه السياسة وتقديم كل عون لها ونقلها إلى المجتمعات الأفريقية الأخرى ، ذلك لأنها مع كونها نوعاً من تدابير الأمن الغذائي ، فهي أيضاً نوع من الاعتماد على النفس وهو فضيلة ونبذ للاتكالية والاعتماد على الآخرين.

3. ربط استراتيجية التنمية بإستراتيجية مواجهة الكوارث :

في كثير من الأحوال نجد استراتيجية التنمية (الاقتصادية أو الريفية)(14) لا تهتم بالآثار الجانبية لحركة التنمية خاصة الآثار التي تترتب عليها حدوث كوارث بيئية. فالمشروعات الزراعية (في القطاعين المروي والمطري) تهتم في المقام الأول بإنتاج المحصولات الزراعية الحقلية مثل القطن والذرة (والحبوب الرئيسية)فتسارع بإزالة الغطاء النباتي ولا تلقي بالاً إلى تعويض الغطاء النباتي (الأشجار) التي تحافظ على البيئة وتماسك التربة ولا للثروة الحيوانية لدى الرعاة بعد أن تزيل المرعى .فتحدث المشاكل البيئية (التصحر والجفاف) وتتدهور أحوال الثروة الحيوانية والصراع بين الزراع والرعاة. كذلك نجد أن المحصولات الزراعية تستجلب لها المبيدات الكيماوية التي تلوث البيئة وتفتك بالتنوع البيولوجي النافع . كذلك في مجال الصناعة (مصانع السكر والمحالج والزيوت ...الخ) فبالإضافة إلى تلويث البيئة (المداخن) فإن المصانع تلقي بالفضلات والنفايات والمياه الراجعة المسمومة، تلقي بها في الأنهار العذبة لتحدث مزيداً من التلوث يضر بالموارد المائية والثروة السمكية وبالتالي يضر بالإنسان . كل هذه الموارد هي من مقومات الأمن الغذائي . لذا فربط التنمية بدرء الكوارث يأخذ في الاعتبار التنمية المتوازنة والمستدامة والتي تتحوط للآثار الضارة بالبيئة وبالموارد . فالغطاء النباتيالذي يزال لابد من تعويضه بزراعة الغابات وا يقاف التلوث الكيميائي والصناعي الناجم عن استخدام المبيدات الكيميائية ضد الآفات الزراعية .

4-2-1 المحور السياسي :-

في هذا المحور يتجلى الدور المباشر للسلطة السياسية في تفصيل كل السياسات والبرامج الخاصة بتحقيق الأمن الغذائي من كل المحاور الأخرى (الاقتصادي والاجتماعي ... الخ). فالسلطة السياسية هي التي تنشئ السوق المشتركة وهي التي توجد المخزون الاستراتيجي وتحشد الموارد المختلفة لعمليات الإنتاج وهي التي يكون لها الدور القيادي في عملية التسويق وا ٍرساء البنيات الأساسية التحتية للسوق والحركة النقل والتوزيع والاتصالات وتوفر الأمن لحركة النقل من المنتج إلى المستهلك .

كذلك فإن السلطة هي التي تسن وتفصل القوانين والتشريعات (*Legislations*) الخاصة بالمحافظة على البيئة والموارد الطبيعية وحمايتها من التدهور حتى يقود إلى الحد أو التقليل من الكوارث الطبيعية مثل إزالة الغطاء النباتي الذي يؤدي إلى تفكك التربة والجفاف ، والحد من تلوث البيئة .

كذلك فإن السلطة السياسية لها دور أساسي في توفير المناخ الملائم للسلام(15) وفي فض النزاعات وا ٍبعاد شبح الحروب والصراعات –هذه الصراعات التي ألحقت بإفر يقيا الدمار وأهلكت الحرث والنسل – ويكفي أن نعلم أن كل التقارير تشير إلى أن إفريقيا هي الآن بؤرة الحروب الأهلية في العالم – هذه الحروب التيتدمر كل يوم مواردها الطبيعية والبشرية و تعطل حركة العمل والإنتاج الغذائي وغيره وتعطل حركة التنمية ليس بتدميرها للموارد الطبيعية والمنشآت والبنيات التحتية فحسب ، بل إن الموارد المالية التي كان يمكن أن تصرف على التنمية وعلى تحسين الأوضاع الغذائية ، صارت تنفق على الحروب لكي يزداد اشتعال النار لتحترق أفريقيا .

بما أن مسئولية الصراع المسلح تقع على عاتق الجميع ، المواطنين والجماعات المتصارعةو على السلطة ، فلابد من تضافر الجهود لإسكات صوت الحرب واللجوء إلى الوسائل السلمية والتصالحية لفض النزاع وبناء السلام . وهذا هو ما فعلته الدول التي تقدمت ونهضت باقتصادها (في أوربا وآسيا) .

كذلك فإن هناك إحساساً متزايداً وسط الشعوب أن التدخلات الخارجية لها دور كبير وتأثير بالغ فى ازكاء نار الحروب والصراعات في أفريقيا(وغيرها) خاصة تلك التدخلات التي نشهدها اليوم من مثل دول النفوذ العالمي في كثير من الدول النامية والتي تأتي تحت ستار (*Pretext*) ما يسمى بتقديم العون الإنساني وحماية حقوق الإنسان . هذا التدخل الذي بلغ حد الدعوة صراحة إلى تجاوز السيادة الوطنية للدول ، صارت تدعو له حتى منظمة الأمم المتحدة (المفترض فيها الحياد)– وقد جاء ذلك واضحاً في التقرير الشهير

(مسئولية الحماية) " *The Responsibility to Protect* ") (16) – وهو تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول – كانون الأول ديسمبر 2001م) المعد من قبل مجموعة الأمم المتحدة على رأسها غاريث ايفانز ومحمد سحنون ، وقام بنشره – Development Research Centre- Ottawa: (International Canada, 2001).

وقد نادى التقرير بوضوح شديد بضرورة تدخل الاسرة الدولية بكل الوسائل في الدول

(هي بالطبع الدول الضعيفة عسكرياً واقتصادياً) التي تواجهها أزمة طعام وتعجز عن توفير الطعام لمواطنيها ، من غير أن تكترث الأسرة الدولية لسيادة هذه الدول.

كذلك فقد ذهب في نفس الاتجاه وهو التحريض على تجاوز سيادة الدولة تقارير وأدبيات الأمم المتحدة الخاصة بعملية شريان الحياة في السودان (17)

4-1-3 المحور الاجتماعي:-

في المحور الاجتماعي ينبغي العمل على تعبئة المجتمع ليكون له دور رائد في تحقيق الأمن الغذائي وذلك من خلال ترسيخ القناعة في نفس الفرد الإفريقي بأن الأمن الغذائي

لا يقل أهمية عن الأمن السياسي للبلاد. وفي هذا الإطار لابد من الاستفادة من تجارب العديد من الدول الافريقية مع ظاهرة الأزمات الغذائية وارتباطها مع ظاهرة التدخل الأجنبي وتعريض أمن البلدان المتلقية للعون الغذائي للخطر.

عليه ، ينبغي العمل على الآتي:-

أ- التوعية وتمكين روح الاعتماد على النفس :-

لابد من أن يكون للمواطن دور أساسي في مواجهة الكوارث خاصة الفجوات الغذائية ولابد أن يكون له دور في تحجيم حركة وصول الإغاثة العالمية للبلاد.وذلك يتم بعمل حملات توعية مكثفة لشرح أبعاد خطورة تلقي الإغاثة والاعتماد عليها و لابد من تمكين روح الاعتماد على النفس ورفض الإغاثة وعدم قبولها، ويتم ذلك كله من منطلق تقوية الروح الوطنية وعدم تعريض البلاد وسيادتها لمخاطر الإغاثة العالمية.

لابد أن يرسخ في الأذهان أهمية وضرورة الاعتماد على النفس والابتعاد عن تلقي العون الغذائي العالمي لأنه أمر –بجانب كونه مذلاً ومهيناً –قد ابتعد عن الغرض الإنساني وصار باباً للتدخل الأجنبي الذي دون شك يهدد أمن وسلامة وسيادة البلاد.وا غلاق هذا الباب هو واجب وطني وهو من نوع الدفاع عن الوطن والزود عن حماه. كذلك فإن أي عمل يقود إلى فتح هذا الباب ، مثل تأجيج نار الفتن والصراعات الداخلية الذي يقود إلى التدخل الاجنبي لتقديم العون الأجنبي ، هذا العمل يعد نوعاً من الخيانة الوطنية.

وفي هذا الإطار فإن المنظمات التطوعية الوطنية ومنظمات المجتمع المدني (الجمعيات ، النقابات ، اتحادات العمال ...الخ) يمكن أن تؤدي دوراً مؤثراً في التوعية ورفع الحس الوطني وتعبئته ضد مفاهيم وبرامج المساعدات الإغاثية الأجنبية. وقد ثبت ذلك فعلاً من خلال مناهضة جمعيات حماية البيئة العالمية (مثل منظمة الخضر) لكل عمليات دفن النفايات الذرية أو العمليات التي تهدد التماسك البيئي وذلكفي مختلف أنحاء العالم ،خاصة في الدول الصناعية الكبر ى ، حتى صار لهذه الجمعيات صدى واسع وصوت مسموع ومؤثر .

ب- رفع الوعي البيئي :-

في الاطار الاجتماعي يكون من الضروري توعية الجماهير وتثقيفها بأهمية المحافظة على البيئة وتثقيفها بيئياً (ضرورة ادخال مادة التعليم البيئي في المدارس)فالقطع الجائر للغابات وا زالة الغطاء النباتي من أكبر مهددات الموارد (التربة والمياه) التي يستغلها الانسان في انتاج الغذاء – كذلك لابد أن تشمل التوعية الحض على الابتعاد عن تلويث البيئة وذلك لاجتناب الكوارث الصحية التي تهدد الموارد البشر ية و تضعف الإنسان وتقعد به عن العمل والإنتاج . ومعلوم أن الكوارث الصحية تهدر الموارد المالية التي تنفق على العلاج و التي بدلاً عن ذلك كان يمكن أن تنفق في توفير الطعام وفي التنمية.

2-4 استراتيجية تنفيذ التعاون:-

بما أن البدء في تنفيذ برامج التعاون يحتاج إلى ترتيبات اقتصادية وسياسية ، فمن الأوفق أن ينفذ تدريجياً فيبدأ بالمناطق الأفريقية المجاورة والتي تتشابه ظروفها نسبياً . وبعد أن تتثبت أقدام التجربة يمكن بعد ذلك أن يعمم التعاون في أفريقيا كلها. وبهذا الفهم ،نر ى أن أكثر الأطر مناسبة للتعاون هو اطار المنطقة الاقتصادية

(REC: Regional Economic Commission) مثل الايقاد *(IGAD)* والاكواس (*ECOWAS*) والسادك (*SADC*)والايكاس (*ECCAS*) والكوميسا (*COMESA*) ويمكن أن تأخذ التجربة في كل منطقة مدة خمس سنوات مثلاً ، وبعد اختبارها اختباراً جيداً ويتم تلافي كل السلبيات ومعالجتها ، يتم الانتقال إلى التعاون الافريقي الكامل.

في هذا الاطار ننوه إلى أهمية دور منظمات المجتمع المدني ، خاصة المنظمات التطوعية الافريقية (21) في إنجاح هذه التجربة وذلك من خلال أنشطتها في المجتمعات القاعدية وتحريكها للانفعال بروح الاعتماد على النفس وتعاون الأسر الافريقية .

الخاتمة:-

بجانب الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لتوفر الطعام فقد صارت له أهمية سياسية ذات خطر كبير ، إذ صار نقص الطعام والفجوات الغذائية من أكبر أبواب التدخل الأجنبي في شؤون البلدان التي تعاني من الفجوات الغذائية وذلك من قبل القو ى الدولية العظمي.

رغم أن أفريقيا بلد يزخر بالموارد الطبيعية وغيرها إلا أن الكوارث الطبيعية والتي من صنع الانسان خاصة الصراعات المسلحة ، أدت إلى تدهور الموارد وانتشار الأمراض الفتاكة وضعف الانتاج الغذائي وانعدام الأمن الغذائي.هذه الأوضاع المتدهور ة جعلت من أفريقيا بلداً للمجاعات ومتلقية باستمرار للعون الإغاثي الخارجي الذي جر عليها الكثير من الويلات السياسية والأمنية.

هذه الاستمرارية في الاعتماد على الآخرين جلبت الهوان لإفريقيا و لا مخرج من ذلك إلا بالاعتماد على الذات وتحقيق الأمن الغذائي ، والذي من أهم دعاماته الترابط والتعاون الداخلي في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية . ولا يكون ذلك إلا ببناء الثقة بالنفس وبتحرير الإرادة الافريقية من سيطرة الذات. هذه الإرادة الحرة هي التي تقدم مصلحة إفريقيا على المصلحة الذاتية وتنبذ الصراع الداخلي الذي قضى على الموارد الطبيعية والبشرية وفتك بإنسان إفريقيا.

لكي يصبح كل ذلك حقيقة ، لابد من توفر الإرادة السياسية القوية غير الخاضعة لأي نفوذ أو تأثير أجنبي .

المراجع :-

[1] عوض خليفة موسي (عملية شريان الحياة في جنوب السودان ، حصان للنجاة أم حصان طروادة ، 2006م).

2 Jonathan Power & Anne Marie Holenstein , WORLD OF HUNGER A strategy for Survival , London : Maurice Temple Ltd. 1976

[3] عالم الجوع – مصدر سابق ، ص 2 .

[4] GRAHAM HANCOCK , (***LORDS of POVERTY***) -1989.

[5] محاضرات الدورة التدريبية للأسس الاقتصادية والإحصائية لدراسات الأمن الغذائي (18-23 نوفمبر 1989م) ، إعداد وحدة الأمن الغذائي بوزارة الزراعة والموارد الطبيعية بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (FAO) .

[6] Simon Maxwell and Frankenberger , n . d. , part III Wold Bank 1986 : I ,

[7] "الأمن الغذائي وا إمكانيات تحقيقه"- (ج1-المقومات)م.زراعي.السيد عبد الرحمن بسيوني 1985م وزارة الزراعة- جمهورية مصر العربية.

[8] Joachin Von Braun , " Employment for Poverty Reduction & Food Security , IFPRI, Washington , USA ,1995.

[9] تقرير منتدى تقرير الأمم المتحدة ، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية- UNCTAD - 2000م.

[10] تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) في سبتمبر 2005م.

[11] سمير النذير ، " تطور السوق العربية المشتركة " ، معهد الإنماء العربي ، بيروت ، 1976م.

[12] Simon Maxwell , etal ," To cure all hunger" -Food Policy and Food Security in Sudan , ITP ,London , 1991

[13] عوض خليفة موسي ، " عملية شريان الحياة في السودان ..." ، مصدر سابق ، ص1.

[14] عوض خليفة موسي ، " عملية شريان الحياة في السودان ..." ، مصدر سابق ، ص1.

[15] مزمل ابوبكر محمد، " دور العوامل الخارجية في النزاعات المسلحة بجنوب السودان " ، 2001م.

[16] غاريث ايفا نز ومحمد سحنون ، " تقرير مسئولية الحماية " – اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول ، ديسمبر 2001م .

[17]John Prendergast , " Front Line Diplomacy ",Humanitarian Aid and Conflict. , 1996

[18] [19] Sudan Emergency Relief Operations . Appeal Document , March 1989.

[19]Tabyiegen Agnes Aboum (etal) , " A Critical Review Of Operating lifeline Sudan . , 1990 .

[21]جامعة القدس المفتوحة ، " العمل الجماعي التطوعي" ، عمان الاردن ، 2002م .

المراجع العربية:

1- جامعة القدس المفتوحة ، " العمل الجماعي التطوعي" ، عمان الاردن ، 2002م .

2- غاريث ايفا نز ومحمد سحنون ومجموعة الأمم المتحدة ، " تقرير

3- (مسئولية الحماية The Responsibility to Protect) " - اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول – كانون الأول ديسمبر 2001م) ،

4- International Development Research Centre- Ottawa – Canada, 2001).

5- مزمل ابوبكر محمد، " دور العوامل الخارجية في النزاعات المسلحة بجنوب السودان " ، بحث تكميلي لدرجة الماجستير في دراسات الكوارث ، معهد دراسات الكوارث واللاجئين ، جامعة افريقيا العالمية، 2001م.

6- سمير التنير، "تطور السوق العربية المشتركة " ، معهد الإنماء العربي ، فرع لبنان ، بيروت، 1976م.

7- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) ، اقل البلدان نمواً (LDCs) ، " تقرير عام 2000م " ، امانة الانكتاد (UNCTAD) ، الامم المتحدة ، جنيف ، 2000م.

8- تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) في سبتمبر 2005م.

9- سيد عبد الرحمن بسيوني ، " لأمن الغذائي وا ٍمكانيات تحقيقيه " ، (الجزء الأول)وزارة الزراعة ، جمهورية مصر العربية ، 1984م.

10- محاضرات الدورة التدريبية للأسس الاقتصادية والإحصائية لدراسات الأمن الغذائي (18-23 نوفمبر 1989م) ، إعداد وحدة الأمن الغذائي بوزارة الزراعة والموارد الطبيعية بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (FAO) .

11- محاضرات الدورة التدريبية للأسس الاقتصادية والإحصائية لدراسات الأمن الغذائي (18-23 نوفمبر 1989م) ، إعداد وحدة الأمن الغذائي بوزارة الزراعة والموارد الطبيعية بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (FAO) .

12- عوض خليفة موسي ، " (عملية شريان الحياة في جنوب السودان ، حصان للنجاة أم حصان طروادة ، 2006م).

المراجع الانجليزية:-

3 Graham Hancock , " Lords of Poverty" , Macmillan, London Limited , Great Britain 1989.

7 Joachim Von Braun , " Employment For Poverty Reduction and Food Security ", International Food Policy Research Institute , Washington , D.C, USA , (1995).

13 John Prendergast , " Front Line Diplomacy ",Humanitarian Aid and Conflict in Africa , Lyree Rienner Publications , Inc. , London 1996

2 Jonathan Power and Anne – Marie Holenstin , "World . of Hunger",- A strategy for survival , Maurice Temple Smith Ltd , London , 1976 .

12 Simon Maxwell , etal ," To cure all hunger" -Food Policy and Food Security in Sudan ,Intermediate Technology Publications , London , U.K , 1991.

15 Tabyiegen Agnes Aboum (etal) , " A Critical Review Of Operating lifeline Sudan , A Report to The Aid Agencies .
Refuges Policy Group 1424 , 16th st , N.W : Suite 401 , Washington , D.C . 20036 ,UAS, 1990 .

14 Sudan Emergency Relief Operations . Appeal Document , March 1989: High Level Meeting , Government . of The Republic of the Sudan and The UN Khartoum, Khartoum ,March ,1989.